

في ظل الانتخابات النيابية المقبلة.. ما هو واقع التعددية السياسية في العراق بعد 2003؟

واثق السعدون

«

التعددية السياسية من أهم عوامل التوازن والإستقرار السياسي في البلدان التي تنتهج الديمقراطية، فهي تخلق فرصاً عادلة أما جميع الاتجاهات السياسية في المجتمع للتصدي للشأن العام، من خلال المشاركة في العملية السياسية، وبالتالي فإن التعددية السياسية تمنع إستئثار جماعة سياسية معينة بالسلطة، كما انها تمنع تحكم أيديولوجية سياسية أو اتجاه فكري محدد بالقرار السياسي والأمني والاقتصادي لبلاد ما.

“

نصت المادة الأولى من الدستور العراقي الذي شرع في عام 2005، بأن نظام الحكم في العراق هو جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. من المعروف أن العنصر الأساس للديمقراطية هو



"تتصارع" هذه الجماعات فيما بينها "سلمياً" للحصول على أكبر دعم شعبي لتنفيذ رؤياتها السياسية، من خلال الانتخابات الحرة النزيهة. بمعنى أن الشروط الرئيسة لتحقيق التعددية السياسية هي وجود إختلاف في مصالح أطراف العملية السياسية ووجود انتخابات حرة نزيهة. المقصود هنا بمصالح أطراف العملية السياسية ليست المصالح النفعية الفئوية، بل المصالح السياسية، والتي يمكن التعبير عنها بأنها مجموعة الظروف والمواقف وحجم التأييد الشعبي التي تساعد طرفاً ما في العملية السياسية على تنفيذ رؤيته وبرنامجه السياسي. من هنا نطرح السؤال المفتاحي للمقالة: ما هو واقع التعددية السياسية في العراق بعد عام 2003؟

أهمية التعددية السياسية

التعددية السياسية من أهم عوامل التوازن والإستقرار السياسي في البلدان التي تنتهج الديمقراطية، فهي تخلق فرصاً عادلة أما جميع الاتجاهات السياسية في المجتمع للتصدي للشأن العام، من خلال المشاركة في العملية السياسية، وبالتالي فإن التعددية السياسية تمنع إستئثار جماعة سياسية معينة بالسلطة، كما انها تمنع تحكم أيديولوجية سياسية أو اتجاه فكري محدد بالقرار السياسي والأمني والاقتصادي لبلد ما.

تساهم التعددية السياسية في تعزيز الهوية الوطنية بشكل كبير، فكلما كبرت مساحة المشاركة في العملية

السياسية تعني أن تشكل العملية السياسية في بلد ما من مشاركة جماعات سياسية تختلف في الرؤيات والمرجعيات الفكرية والمصالح، وأن تتقاسم هذه الجماعات فيما بينها قوة التأثير في صنع السياسات والقرارات، سواء كانت في الحكومة أو المعارضة، وأن تتنافس أو

التعددية السياسية، بل أن "التعددية السياسية" و "الديمقراطية" مصطلحين متداخلين، ويبدوان وكأنهما يشيران لمفهوم واحد. هنالك عدة مفاهيم للتعددية السياسية بحسب اختلاف مدارس الفكر السياسي، ويمكن الاشتقاق من تلك المفاهيم المتعددة مفهوماً مبسطاً، مفاده أن التعددية





جديدة لمشاكل وأزمات البلد. بتحقيق هذه الشروط ستكون التعددية الحزبية تجسيدا كبيرا للتعددية السياسية.

ان أساس تشكيل الجماعات والأحزاب السياسية في العصر الحديث هو المنطلقات الفكرية، بمعنى أن التنوع الحزبي لطلما كان تنوعاً أيديولوجياً، ولكن في العقود الأخيرة وبعد تزايد التحديات والأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، تراجع أهمية العامل الأيديولوجي في تشكيل الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الراسخة، لصالح تزايد أهمية الرؤيات والبرامج السياسية التي تطرح حلولاً للتحديات التي تواجه المجتمعات.

من المؤكد هنالك عوامل أخرى تؤثر في تشكيل الأحزاب والانتماء لها، مثل العوامل الدينية والمذهبية، والعوامل القومية، أو العوامل القبلية والعائلية، وهذه ليست مثابة، إذا ما حافظت تلك الأحزاب على رؤية سياسية جامعة لتطلعات جميع

لمواجهة تلك التحديات، وبرنامج سياسي جديد يرتكز على إخفاقات الجهة السياسية التي سبقته في السلطة، وهذه هي قواعد اللعبة الديمقراطية. هذه البدائل هي نتاج التعددية السياسية، وهذه الديناميكيات هي مهماز نمو وازدهار المجتمعات والبلدان الديمقراطية.

هل يشهد العراق حالياً تعددية سياسية أم تعددية حزبية؟

التعددية الحزبية هي ركيزة مهمة لتحقيق التعددية السياسية، حيث أن التعددية الحزبية في بلد ما تعني بأن المناخ السياسي في ذلك البلد يسمح بوجود الأحزاب السياسية، وهذه خطوة مهمة في المسار الديمقراطي وفي مضمير الحقوق والحريات، كما أن هذه الخطوة يفترض أن تنطلق من خلال وجود رؤيات وتطلعات سياسية مختلفة لأفراد مجتمع ذلك البلد. وبالتالي لابد للرؤيات السياسية المختلفة لتلك الأحزاب أن تتلاقح وتنتج حلولاً

السياسية أما جميع الاتجاهات الفكرية والجماعات السياسية، كلما زادت نسبة التمثيل والمشاركة الحقيقية للشعب في العملية السياسية، مما يزيد من حجم الرضا الشعبي عن العملية السياسية، ويعزز الانتماء والولاء للوطن، بوصف أن كل جماعة سياسية لها قاعدتها الشعبية، وكل اتجاه فكري له معتنقيه ومؤيديه في المجتمع.

وهنا يجب التوضيح بأن زيادة مساحة المشاركة في العملية السياسية، لا تعني زيادة عدد الأحزاب والجماعات السياسية، بل تعني تنوع الرؤيات السياسية والاتجاهات الفكرية المشاركة في العملية السياسية، فربما هنالك عدة أحزاب ينتمون لنفس المدرسة الفكرية أو تجمعهم رؤية سياسية واحدة.

التعددية السياسية تعطي المزيد من الحيوية للعملية السياسية، وتوفر الحلول والبدائل السياسية المطلوبة، وتقلل من احتمالات انسداد الأفق السياسي. ينبئنا تاريخ النماذج الديمقراطية (الحقيقية) بأن معظم الجهات السياسية التي تنجح في الوصول لسلطة من خلال الانتخابات، يعتمد بقائها في السلطة على قدرتها على الإنجاز وإيجاد الحلول لمشكلات البلد، إلا أنها عندما تفقد القدرة على الاستجابة للتحديات الجديدة، سوف تفقد الدعم الشعبي وأصوات الناخبين التي أوصلتها للسلطة، حينئذ سيكون هنالك بديلاً جاهزاً، وهو المنافس أو (الخصم) السياسي الذي يمتلك رؤية مختلفة

أطراف المجتمع ومكوناته، وليست تطلعات دين أو طائفة أو قومية محددة، وإذا ما قدمت تلك الأحزاب حلولاً لمشاكل جميع مكونات المجتمع، وليس لمشاكل دين أو طائفة أو قومية معينة، حيث أن هذه الظاهرة موجودة لحد الآن في أرق الديمقراطيات في العالم، فهناك عوائل معينة يستمر وجود أجيالها في زعامة الأحزاب الرئيسة في الولايات المتحدة أو في التمثيل النيابي لتلك الأحزاب، وبنفس السياق نجد أن هنالك تصويت تقليدي للمنتخبين لدين أو قومية معينة لصالح مرشحي حزب معين في أية انتخابات أمريكية.

عند استطلاع خارطة الأحزاب والجماعات السياسية المؤثرة في المشهد السياسي الحالي في العراق، سواء الأحزاب التي تشكلت قبل التغيير في 2003، أو التي تشكلت بعده، نجد أن معظمها أحزاب تشكلت على أسس دينية، مذهبية، قومية، ولم تستطع رؤياتها وبرامجها السياسية من مغادرة خنادقها الضيقة والانتقال إلى الأفق الوطني الجامع الشامل لكل مكونات المجتمع العراقي. هنالك أحزاب من هذا النوع حاولت الانتقال نحو الأفق الوطني من خلال تحالفات وتفاهات سياسية مع قوى سياسية ممثلة لمكونات أخرى، ولكنها لم تغير من الصبغة الفئوية لمنطلقاتها السياسية، كما ان تلك التحالفات التي عقدتها استندت للحسابات الانتخابية "الموسمية" أو مصالح مكوناتها التي تمثلها، أكثر من استنادها لحسابات المصالح الوطنية لجميع مكونات

الشعب العراقي. وفي الإطار ذاته، وللإنصاف، هنالك أحزاب من هذا النوع تسعى لتغيير خطابها وسلوكها السياسي من الفئوية إلى الوطنية، وهي مستمرة بذلك، إلا أن خطواتها ما زالت بطيئة ومتردة، كما أن الأهم في هذه المساعي هو تغيير العتقد السياسي لهذه الأحزاب ليكون منسجماً مع الخطاب والسلوك السياسي الجديد، لكي ينتج نهجاً سياسياً وطنياً حقيقياً.

هنالك أحزاب ليبرالية مشاركة في العملية السياسية في العراق، تتبنى خطاباً سياسياً وطنياً عابراً للطوائف، يدعو لتحقيق مصالح جميع مكونات الشعب العراقي. ولكن السلوك السياسي لهذه الأحزاب غير منسجم مع المعتقدات والخطاب السياسي لهذه الأحزاب، فهي بعد كل انتخابات تميل لمصالحها الحزبية الضيقة أكثر من ميلها لمبادئها وأهدافها السياسية المعلنة. هذا التناقض أدى إلى تراجع جماهيرية هذه الأحزاب ووزنها الانتخابي وتأثيرها في المشهد السياسي.

ظهرت في المشهد السياسي في العراق بعد 2003 تجمعات سياسية عشائرية، أصبحت ذات دور وتأثير في العملية السياسية، خاصة في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى وكركوك. هذه التجمعات تركز على المصالح الناطقية التي لاتنسجم مع مفاهيم وأهداف التعددية السياسية.

هنالك أحزاب وحركات سياسية جديدة، تطرح نفسها بأنها تنتمي لحراك تشرين الأول/ أكتوبر 2019،

وبأنها تتبنى النهج السياسي الوطني، وأنها تسعى لتحقيق مطالب كل مكونات الشعب العراقي. ولكننا لا يمكننا الآن تقييم حجم التأثير المتوقع لهذه الأحزاب الجديدة في المشهد السياسي العراقي ومصداقية خطابها السياسي، قبل أن نستشعر تفاعل الناخبين مع هذه الأحزاب في الانتخابات القادمة، وقبل أن نرصد مواقف تلك الأحزاب الجديدة قبل وبعد الانتخابات المقبلة، سوى جرت الانتخابات بالشروط المطلوبة لنزاهتها وسلامتها، أو خلاف ذلك.

مما سبق يمكننا القول بأن التعددية الحزبية الحالية في العراق لم تحقق بعد التعددية السياسية المطلوبة، وذلك لعدم تحقق الشروط الرئيسة للتعددية السياسية، وهي الإختلاف في مصالح أطراف العملية السياسية ووجود انتخابات حرة نزيهة. فتعريف المصالح لدى القوى السياسية المؤثرة في العملية السياسية، ما زال فئوياً حزبياً وبعيداً عن التوافق مع المصالح الوطنية، وبالتالي فإن إختلاف المصالح فيما بين تلك القوى، أو توافقها، لن ينتج عنه رؤيات وبرامج سياسية جديدة تسهم في حل التحديات التي يواجهها البلد. أما العملية الانتخابية في العراق فهي ما زالت تواجه الهواجس والشكوك والطمعون بنزاهتها، حتى من الأطراف المشاركة في العملية السياسية. ■

واثق السعدون: باحث وأكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية، مدير قسم الدراسات العربية في مركز أوسام.